العرب
الجمعة 2020/07/17
السنة 43 العدد 11764

غياب المحكمة الدستورية يعكّر صفو العلاقات بين رؤوس السلطة في تونس

جدل متواصل بين النهضة وقيس سعيّد بخصوص استقالة الفخفاخ

طفت على السطح مجددا مسألة تركيز المحكمة الدستورية التي طال انتظارها منذ 2014 لتحديد المسار المفقود لبوصلة السياسة التونسية، في ظل تواتر التطورات السياسية مؤخرا لتعصف بمكانة إلياس الفخفاخ على رأس الحكومة بطلب رئاسي، فضلا عن تصدع العلاقة بين الكتل البرلمانية وأحزاب التحالف الحاكم.

خالد هدوي

تونس – أثار تأجيل تركيز المحكمة الدستورية في تونس، جدلا واسعا، في ظل وضع سياسي وبرلماني مأزوم تغذيه الصراعات المحتدمة، وأفرز خلافا دستوريا عميقا أبان عن مشهد سياسي متشظّ.

كما طرح غياب المحكمة الدستورية عدة أسئلة، أهمها المخاوف السياسية المتنامية وتفسير الفصول القانونية الخاصة بالخلاف بين حركة النهضة التي تعتبر أن لائحة سحب الثقة من الفخفاخ تسقط كل الخيارات، ورئاسة الجمهورية التي تؤكّد أن استقالة رئيس الحكومة تبطل مفعول المبادرة.

وكان من المنتظر أن يعقد البرلمان التونسي، الخميس، جلسة عامة لاختيار ثلاثة من أصل أربعة أعضاء في المحكمة الدستورية، وسط مناكفات سياسية ومشاحنات برلمانية متواصلة.

ومنذ إعلان مكتب البرلمان عن موعد الجلسة، بعد إكمال اللجنة الانتخابية لمهمتها بفرز الملفات التي قدمها رؤساء الكتل، حيث أبقت على ملفات 7 مرشحين، منهم 5 من المختصين في القانون واثنان من غير ذلك.

سلسبيل القليبي

وجود المحكمة الدستورية كان سيجنبنا اللغط السياسي القائم

وتتكون المحكمة الدستورية من 12 عضوا، يتم تعيين أربعة من قبل مجلس نواب الشعب بأغلبية الثلثين، قبل أن يتم تعيين بقية الأعضاء وعددهم ثمانية من قبل المجلس الأعلى للقضاء ثم رئاسة الجمهورية بالتساوي.

ويأتي ذلك في وقت يمرّ فيه البرلمان بفترة صعبة بعد شروع أربع كتل برلمانية في إجراءات سحب الثقة من رئيس مجلس النواب راشد الغنوشي، وتصاعد وتيرة الخلافات بين مكونات التحالف الحكومي، حول مصير رئيسها إلياس الفخفاخ والمشهد الجديد، فضلا عن دخول أحزاب المعارضة في مواجهات مباشرة.

سعيّد يمسك بزمام الأمور

وتفتقد تونس إلى محكمة دستورية تأخر وضعها منذ صدور دستور جديد للبلاد عام 2014 والذي ينص على تأسيسها في خلال عام من تنظيم الانتخابات التشريعية.

واعتبرت أستاذة القانون الدستوري سلسبيل القليبي في تصريح خاص لـ"العرب"، "أنه في ظل التشظي السياسي الذي يشهده البرلمان وواقع المشاحنات، يصعب جدا التوافق من أجل إرساء محكمة دستورية للبلاد".

وأضافت القليبي "أنه لا بدّ من توفر 145 صوتا على الأقل لتحقيق ذلك، وهو أمر مستبعد في ظلّ الواقع المأزوم للبرلمان والمشهد السياسي".

وبخصوص الجدل القائم حول استقالة رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ ولائحة سحب الثقة التي تقدم بها حزب حركة النهضة الإسلامي ضد الرجل، قالت أستاذة القانون الدستوري "إنّ اللائحة لم يعد لها أيّ معنى، ولم تعد سارية المفعول لأنها قدمت ضدّ حكومة مستقيلة وليست قائمة".

واستقال الأربعاء، رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ استجابة لدعوة الرئيس قيس سعيّد التي وجهها له في وقت سابق، وذلك بعد أن بات بقاؤه على رأس الحكومة أمرا صعبا.

وأعاد الفخفاخ بهذه الخطوة المبادرة دستوريا إلى الرئيس قيس سعيّد ليقترح مرشحا جديدا لرئاسة الحكومة، وقطع الطريق أمام "نصر سياسي" كانت تتحسب حركة النهضة لتحقيقه كونها الكتلة التي تقف وراء اللائحة البرلمانية. في المقابل، قالت حركة النهضة في بيان لها إنها تتبنى "خيار سحب الثقة من السيد رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ ويكلف رئيس الحركة راشد الغنوشي بمتابعة تنفيذ هذا الخيار بالتشاور مع مختلف الأحزاب والكتل والنواب بمجلس نواب الشعب".

ويرى متابعون أن وجود المحكمة الدستورية كهيكل قانوني ينظم الأدوار والوظائف بين رؤوس السلطة، كان سيجنب البلاد الكثير من الصراعات السياسية برلمانيا وحكوميا، فضلا عن إهدار حيز زمني كبير في تنظيم الحياة السياسية في تونس.

وتابعت سلسبيل القليبي في معرض حديثها، "أنه من المؤكد أن وجود المحكمة الدستورية كان سيجنبنا اللغط السياسي القائم، ومعركة لي الذراع المتواصلة بين مؤسسات الرئاسة والحكومة والبرلمان".

وتعتبر المحكمة الدستورية، المؤسسة التي ستعطي الدستور والقانون معانيه وستفصل في الخلافات والصراعات، على غرار معنى الدولة المدنية، أو عبارة الإسلام دينها.

ويُعزى تعطيل انتخاب المحكمة الدستورية إلى عوامل سياسية بالأساس، فمنذ العهدة البرلمانية السابقة لا يزال الصراع قائما في ظل اختلاف سياسي متنام وغياب حقيقي للتوافق من أجل مصلحة البلاد. وباتت أهم عناصر النزال السياسي والحزبي، خطرا يهدد المسار الديمقراطي في البلاد. وتتخوف الأوساط السياسية من أن يعبّد الهيكل الدستوري الجديد طريق الصراعات والتناحر وقلب موازين القوى من جديد. وتتخوف الأوساط السياسية من تعذّر انتخاب أعضاء المحكمة الدستورية، الذي سيطرح من جديد تعديل القانون المنظم لها، فضلا عن موضوع خفض الأغلبية المطلوبة للتصويت على انتخاب أعضائها، من الأغلبية المعززة للأصوات بـ145 إلى الأغلبية المطلقة بـ109 أصوات.

وسبق أن توصل البرلمان إلى انتخاب عضو واحد فقط من بين الأربعة، فيما فشل باقي المرشحين في الحصول على أغلبية الثلثين المطلوبة في أكثر من دورة انتخابية لغياب التوافق بشأنهم. وناقش اجتماع لرؤساء الكتل البرلمانية إمكانية التوصل إلى توافقات جديدة قبل تحديد جلسة عامة من أجل إعادة التصويت.

وفشل مجلس النواب منذ العهدة الماضية في انتخاب بقية أعضاء المحكمة، بعد أن عقد 6 دورات انتخابية وأعاد فتح باب الترشيح في ثلاث مناسبات، بسبب الخلافات بين الكتل والأحزاب حول نزاهة المرشحين وحيادهم واستقلاليتهم.

وسبق أن وعد رئيس البرلمان التونسي رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي، في خطاب توليه رئاسة مجلس الشعب، بإتمام عملية انتخاب أعضاء المحكمة الدستورية، قائلا "من أولويات عملنا النيابي استكمال انتخاب الهيئات الدستورية، وفي مقدمتها المحكمة الدستورية، التي ألتزم كرئيس ببذل أقصى جهودنا لتركيزها في أقرب وقت ممكن".

كما جدّد تعهده مرة أخرى، بالتزامن مع جلسة منح الثقة لحكومة الفخفاخ في 27 فبراير الماضي، بالانطلاق في مسار إرساء المحكمة من جديد والإسراع بانتخاب الأعضاء الثلاثة المتبقين فيها.

منظمة العفو تفشل في إثبات مزاعمها عن المغرب

محمد ماموني العلوي

الرباط – طالب المغرب منظمة العفو الدولية بأدلة تثبت اتهامها السلطات المغربية بخصوص التجسس على هاتف الصحافي عمر الراضي.

وأكد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان مصطفى الرميد الأربعاء، أمام لجنة العدل والتشريع بمجلس النواب، أن منظمة العفو الدولية بدل أن تقدم أدلة ادعائها التجسس تمادت في الإساءة للمغرب، مشددا على أنها لا تملك أي دليل مادي يبرر الاتهام، وما تم تقديمه لرئيس الحكومة مجرد تعابير تفتقر إلى الدليل العلمي".

وكانت منظمة العفو الدولية قد اتهمت المغرب بالتجسس على هاتف الصحافي عمر الراضي، إلا أن الحكومة نفت ذلك، وأشارت إلى أن الراضي موضوع متابعة لعلاقته بضابط استخابارت أجنبي.

وقال وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة إنه من المستحيل ترك موضوع اتهامات "أمنيستي" للمغرب دون رد، مؤكدا أن المغرب لن يرضخ أبدا لابتزازات المنظمة، معتبرا أن الاتهامات "خطيرة وخاطئة".

وزعمت أمنيستي أنها أخطرت السلطات المغربية قبل أسبوعين من نشر التقرير من خلال رسالة رسمية، مؤكدة عدم توصلها لأي رد من الحكومة.

ورفضت محكمة إسرائيلية شكوى منظمة العفو الدولية ضد شركة NSO الإسرائيلية، مبررة هذا القرار بفشل المنظمة في إثبات أن البرنامج كان يستخدم من قبل حكومتهم، وهذا يعني حسب ناصر بوريطة، أن هناك قضية أخرى تتحدث فيها منظمة العفو دون دليل وكل هذا يثير شكوكا جدية حول منهجية المنظمة.

وأكدت وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان "إذا كان من الممكن أن تكون منظمة العفو الدولية قد راسلت مسؤولي وزارة الدولة عبر البريد الإلكتروني كما ادعت ذلك في رسالتها، فإن المعطيات المادية والتقنية المتوفرة لدى الوزارة تثبت أن المسؤولين المعنيين لم يتوصلوا بأي رسالة في هذا الموضوع".

وفي حوار له مع موقع تربيون دو جنيف، اعتبر وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة، أن اتهامات أمنيستي خطيرة وخاطئة تماما، وحتى الآن، مرت أسابيع دون أن يتمكنوا من إثبات ادعاءاتهم ببيانات أو أدلة يمكن التحقق منها.

وأكد ناصر بوريطة أنهم يزعمون أن الدول فقط يمكنها اختراق الهواتف باستخدام الشبكات التي تتحكم فيها من خلال مشغلي الهاتف، ولكن اليوم، يتم بيع الأجهزة التي تحاكي إشارة الشبكة ويمكنها اختراق الهواتف المحمولة عبر الإنترنت، ونحن ولا نعتقد أن سياسة التشهير هي أفضل طريقة لتطوير الأمور.

واعترف الصحافي عمر الراضي، بأنه تعامل مع عدد كبير من الأشخاص والمسؤولين بسفارات وقنصليات دول أجنبية مختلفة، من ضمنهم ضابط مخابرات بريطاني، موضحا أن الأخير طلب منه تقارير وافية عن مؤسسات اقتصادية مغربية والتي أنجزها بمقابل مادي على أنها تقارير استشارية اقتصادية عادية.

وأكد ناصر بوريطة، إلى أننا كنا ننتظر تقريرا مفصلا يثبت ادعاءات التجسس، وقد طلبنا الوصول إلى سلسلة التتبع لهاتف المعني بالأمر، بما في ذلك البرامج والأجهزة، حتى تتمكن السلطات المغربية المختصة من إجراء تحقيقاتها المضادة في ظروف جيدة.

ويرى المحامي والمحلل السياسي نوفل البعمري، أن طريقة تدبير هذا الملف في المستقبل القريب لا يجب أن تتجه إلى القطيعة مع هذه المنظمة.

منظمة العفو الدولية أصدرت في العام 2020 سبعة تقارير متحيزة عن المغرب دون احتساب حوالي 72 وثيقة أخرى

وقال مصطفى الرميد إن المغرب سيظل منفتحا وملتزما بالحوار والتفاعل البناء مع كافة المنظمات غير الحكومية الدولية والتي تعمل بكل حرية إما بطريقة منتظمة وإما عرضية بما فيها منظمة العفو الدولية، التي تتوفر أكثر من ذلك على فرع لها بالمغرب.

وشدّد الرميد على أن المملكة المغربية ترحب بالتعاون المشترك مع كافة المنظمات الدولية، وضمنها أمنيستي، شريطة احترام القوانين الداخلية والالتزام بالضوابط الأساسية لعمل المنظمات غير الوطنية المتعارف عليها دوليا، وأساسا الحياد والموضوعية".

وأكد وزير الخارجية أن المغرب لا يحاول إغلاق الباب في وجه التقارير التي يفترض أنها تضايقه، مشيرا إلى "أن بلدنا ليست لديه حساسية من تقارير المنظمات الدولية حيث يخضع بشكل دوري لأبحاث من الأمم المتحدة، وأحيانا بشكل طوعي لأننا نؤمن أن هذا التفاعل من شأنه مساعدتنا على السير قدما وتصحيح ما يمكن تصحيحه.

وأشارت الحكومة المغربية إلى أن منظمة العفو الدولية أصدرت في العام 2020 سبعة تقارير متحيزة عن المغرب دون احتساب حوالي 72 وثيقة أخرى كلها ليست في صالح المغرب، وفي هذا الصدد أبرز الرميد أن تقارير أمنيستي تستند إلى مصادر أحادية الجانب مختارة من طرف المنظمة دون الاعتماد على مصادر متنوعة تعكس تمثيلية وتعدد مصادر حقوق الإنسان.

الجزائر تحت وطأة تفشّ متسارع لوباء كورونا

السلطات تمدد إجراءات الوقاية بعشرة أيام إضافية

صابر بليدي

الجزائر – مددت الجزائر إجراءات الوقاية من تفشي وباء كورونا، بعشرة أيام إضافية، وسط أجواء من القلق من التفشي اللافت للعدوى خلال الأسابيع الأخيرة، حيث سجلت البلاد أرقاما قياسية جديدة في عدد الإصابات التي تقف على عتبة الـ600 حالة يوميا.

وتتصاعد الاستفهامات حول الأسباب الحقيقية وراء العودة القوية للوباء في المدة الأخيرة، رغم أن البلاد دخلت قبل ذلك مرحلة العد التنازلي، وكانت على وشك إعلان العودة شبه الكلية للحياة العادية، حيث يجري تبادل التهم بين الشارع والسلط الرسمية في البلاد.

وفيما عبرت جهات حكومية عن التراخي وعدم الانضباط لدى المواطنين في العودة القوية لوباء كورونا، يتهم أشخاص عاديون السلط الصحية بالفشل في السياسة الاتصالية والعجز عن توفير الإمكانيات اللوجيستية والبشرية للتكفل بالأعداد المتزايدة للمصابين.

والأربعاء، نظم أفراد السلك الطبي وشبه الطبي بالمستشفى الحكومي لبلدة بريكة، في محافظة باتنة (شرقي العاصمة)، وقفة دعوا فيها الجهات إلى التدخل السريع من أجل إنقاذ الوضع، لاسيما بعد إصابة نصف العاملين من أطباء وممرضين، وهو ما خلق نقصا كبيرا في الكوادر المتخصصة للتكفل بالمرضى.

ووجه أحد المتحدثين في الوقفة، نداء مزدوجا للسلط الصحية وللمواطنين من أجل "التحلي بروح المسؤولية، ومساعدة الأطباء على أداء مهامهم في ظروف ملائمة، من خلال تعبئة إمكانيات لوجيستية وبشرية إضافية، فضلا عن التحلي بالوعي اللازم لوقف العدوى".

وأعلن التلفزيون الحكومي بأن "رئيس الوزراء عبدالعزيز جراد، وبعد استشارة اللجنة العلمية لرصد ومتابعة فايروس كورونا وموافقة رئيس الجمهورية، قرر تمديد العمل بالتدابير التي تم اتخاذها في التاسع من شهر يوليو الجاري لعشرة أيام أخرى".

ورغم الاستقرار النسبي في عدد الوفيات الذي لم يتجاوز سقف الـ10 حالات يوميا، فإن قلقا رسميا بدا لدى الحكومة، فبالتوازي مع موجة الانتقادات الداخلية حول ما بات يوصف بـ"الفشل في التعاطي مع الجائحة، تسجل البلاد خسائر اقتصادية معتبرة تدفع حتى المؤسسات الحكومية الكبرى نحو الإفلاس".

ولم يسلم من حملة الانتقادات، الرئيس عبدالمجيد تبون، بعدما ذكر في تصريح لتلفزيون "فرانس 24"، بأن "بلاده تملك أقوى منظومة صحية في أفريقيا والمنطقة"، حيث واجهه ناشطون على شبكات التواصل الاجتماعي وعاملون في القطاع بـ"وقائع تنطوي على اختلالات كبيرة في القطاع الصحي".

جهود حثيثة لاحتواء الوباء

وتعتبر الجزائر أكبر بلد متضرر من جائحة كورونا في منطقة شمال أفريقيا، حيث سجلت إصابة ووفاة أكثر من 1700 طبيب وممرض، فضلا عن وفاة 1040 شخصا، وأكثر من 20 ألف إصابة، مقابل تعافي أكثر من 14 ألف مصاب، وهي إحصائيات كفيلة بدق أجراس الإنذار.

وتتوزع حالات الإصابة المؤكدة بفايروس كوفيد – 19 في الجزائر عبر محافظات الوطن الـ48، تتصدرها البليدة بـ2024 حالات، ثم العاصمة بـ2012 حالات، وسطيف بـ1913 حالة.

وينتظر أن تعقد الحكومة السبت لقاء مع ممثلي النقابات وأرباب العمل، في إطار ما يعرف بـ"الثلاثية"، التي تخصص لدراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، وذلك من أجل بحث صيغ توافقية حول معالجة التركة الثقيلة التي تخلفها جائحة كورونا على الوضع الداخلي، خاصة بعد الشلل والإفلاس وتسريح العمال الذي سجل أرقاما مفزعة في الآونة الأخيرة.

إصابة ووفاة أكثر من 1700 طبيب وممرض، فضلا عن وفاة 1040 شخصا، وأكثر من 20 ألف إصابة

وكان مدير معهد باستور فوزي درار، قد طرح فرضية تكيف جديد في الفايروس بشكل يسمح له بانتشار سريع، مما أدى إلى تصاعد حالات الإصابة في البلاد، إلا أن ارتفاع إمكانيات إجراء التحاليل اليومية إلى نحو ثلاثة آلاف تحليل بعدما لم يكن يتعدى الـ100 تحليل في اليوم، وإنشاء فروع جديدة للمخبر في عدد من المحافظات، سمح بالوصول إلى العدد الحقيقي للإصابات وهو مبرر ارتفاع الحالات المسجلة يوميا.